

Distr.: General  
30 July 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السبعون

الجمعية العامة  
الدورة التاسعة والستون  
البند ١٠٧ من جدول الأعمال  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهتان إلى  
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية  
السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وفي سياق الإشارة إلى الرسالة المؤرخة  
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة  
الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/563)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة  
موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس مجلس الأمن (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق  
الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق  
مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري  
السفير  
الممثل الدائم



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

منذ أربع سنوات ونيف من عمر الأزمة في سورية لم تتوقف تركيا عن التآمر على سورية بدعم الإرهابيين الذين جاءوا من أكثر من مئة دولة وعبروا الأراضي التركية للانضمام إلى داعش وجبهة النصرة وأحرار الشام وغيرها من المنظمات المرتبطة بالقاعدة. لقد قامت الحكومة السورية عبر العديد من الرسائل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لتوثيق التآمر التركي على سورية.

ترفض حكومة الجمهورية العربية السورية محاولة النظام التركي تصوير نفسه أنه الضحية وأنه يدافع عن نفسه في الوقت الذي يعرف فيه الجميع أن ما فعله هذا النظام من تقديم كافة أشكال الدعم للمجموعات الإرهابية في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥). فعلى سبيل المثال، وكما يعرف الجميع، فإن تنظيم داعش يسرق النفط والقمح والقطن والآثار من سورية وبيعه في تركيا بمعرفة النظام التركي مقابل تزويده بالسلاح والذخيرة وتأمين الخدمات اللوجستية لعناصره داخل الأراضي التركية، ناهيك عن تفكيك وسرقة الآلات من مئات المصانع السورية من شمال سورية ونقلها إلى تركيا. ولم تكتف تركيا بذلك بل واصلت تدريب وتسليح الإرهابيين من جبهة النصرة وغيرها من المنظمات المرتبطة بالقاعدة وساندتهم بنيران المدفعية والقذائف الصاروخية لدى دخولهم إلى محافظة إدلب باسم جيش الفتح.

إن الحكومة التركية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن سفك الدم السوري وعن المعاناة الإنسانية لملايين السوريين داخل سورية وخارجها بفعل دعمها للإرهاب.

أشارت الرسالة المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لتركيا (S/2015/563) إلى قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) وتجاهلت قرار مجلس الأمن رقم ٢١٩٩ (٢٠١٥)، والسؤال هنا هل التزمت تركيا قولاً وفعلاً بتنفيذ هذه القرارات الصادرة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؟ لو التزمت تركيا ودول الجوار بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المذكورة فإن ٧٠ في المائة من عوامل الأزمة في سورية تكون قد تم تجاوزها. إن استخدام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة يعطي

الحق للجمهورية العربية السورية التي تدافع عن شعبها وأرضها ضد الإرهاب القادم عبر الحدود والمدعوم من النظام التركي وغيره من دول إقليمية أخرى، وبالتالي لا يحق للنظام التركي استخدام المادة ٥١ لأنه في الحقيقة هو الذي يقوم بتصدير الإرهاب الذي يتحدث عنه.

إن سورية وقواتها المسلحة تكافح الإرهاب المتمثل بأكثر من سبعين تنظيمًا متطرفًا يحصلون على تمويل وتسليح وتدريب من دول إقليمية وأطراف دولية معروفة تأتي تركيا في مقدمتها. ولا تخفي التصريحات الصادرة عن مسؤولين عسكريين في الولايات المتحدة وجود معسكرات تدريب في دول عدّة في المنطقة بذريعة المعارضة المعتدلة. وعلى العكس مما جاء في الرسالة التركية فإن قواتنا المسلحة تتصدى لتنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين في مواقع عدة من أراضي الجمهورية العربية السورية في الوقت الذي نشر فيه مراسلون صحفيون صوراً لجنود أترك يتبادلون التحية مع عناصر من داعش على الحدود بين البلدين.

لقد أعلنت سورية مراراً، ومنذ سنوات، أن الإرهاب لا وطن له ولا دين له ولا حدود له، وتبّعت داعميه بأن هذا الإرهاب سوف يرتد عليهم. ومن المؤسف أننا شهدنا مؤخراً بداية ارتداد هذا الإرهاب على داعميه. وإذا كانت تركيا قد شعرت الآن وبعد أربع سنوات ونيف مرّت على الأزمة في سورية بأن من واجبها التصدي للإرهاب، فإن ما ينطبق عليها هو المثل القائل: أن تأتي متأخراً خيراً من أن لا تأتي أبداً. ولكن هل النوايا التركية صادقة في مكافحة إرهاب داعش وجبهة النصرة والمنظمات المرتبطة بالقاعدة تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أم أنها تدّعي ذلك بهدف ضرب الأكراد في سورية والعراق وربما لأسباب داخلية أخرى.

إن الجمهورية العربية السورية إذ تؤكد تصميمها على الاستمرار في مكافحة الإرهاب وعزمها على متابعة واجبها الوطني بالدفاع عن الشعب السوري وحمائته، تدعو مجدداً مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة إلى تحمّل مسؤولياتهما عبر إلزام الدول بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب لا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق الدول الداعمة للجماعات الإرهابية داعش وجبهة النصرة وغيرها من المنظمات المرتبطة بالقاعدة. وتؤكد سورية مجدداً أن القضاء بشكل نهائي على ظاهرة الإرهاب يتطلب جهداً جماعياً ملزماً على المستويين الإقليمي والدولي أساسه التعاون البناء واحترام سيادة الدول ومصالح شعوبها.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم